

تداعيات أزمة كوفيد-19 على عملة الإتحاد الأوروبي

**The repercussions of the Covid-19 crisis on the European Union
currency**عنتر أوشيكن¹، العيد قريشي²¹جامعة جيجل، الجزائر، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، anter.ouchiken@univ-jjel.dz²جامعة جيجل، الجزائر، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، laid.korichi@univ-jjel.dz

تاريخ الاستلام: 2023/09/06 تاريخ القبول: 2024/04/16 تاريخ النشر: 2024/04/30

الملخص:

تتناول هذه الدراسة البحثية التداعيات المباشرة لأزمة كوفيد - 19 على أهم مؤشرات التكامل في كتلة الإتحاد الأوروبي والمتمثل في عملته الموحدة اليورو ، من خلال تحليل تفاعلات ثنائية اليورو - دولار مع كرونولوجيا الأزمة وتحولات هذا الوباء ، وارتباط كل ذلك بسباق اكتشاف اللقاحات ضد الفيروس ومسارات عمليات التطعيم ومدى نجاعتها طيلة فترة انتشار الجائحة ، من خلال رصد أداء اليورو خلال تلك الفترة بناء على كيفية الإستجابة اتجاه تطورات الأزمة في موطنى العملتين .

وتوصلت الدراسة إلى أنه بالإضافة إلى أهمية الدور الذي لعبته خصائص هذه الأزمة الوبائية و كفاءات مجابته في صناعة وتحديد تسعيرات اليورو مقابل الدولار ، فإن المعلومات المقدمة بشأن التقدمات المحرزة في مجال صناعة اللقاحات المضادة ومعدلات التطعيم التي تم بلوغها ، استطاعت أن تدخل أيضا كـمكون أساسي و هام في تسعير تلك العملة خلال تلك الفترة.

كلمات مفتاحية: الأزمات، التكتلات الاقتصادية، أزمة كوفيد-19، الإتحاد الأوروبي ، عملة اليورو.

تصنيفات Jel: E42,F53

Abstract :

This research study addresses the direct repercussions of the Covid-19 crisis on the most important indicators of integration in the European Union bloc, represented by its single currency, the euro, by analyzing the interactions of the euro-dollar bilateral with the chronology of the crisis and the transformations of this epidemic, and the connection of all of this to the

race to discover vaccines against the virus and the paths of vaccination operations. And the extent of its effectiveness throughout the period of the spread of the pandemic, by monitoring the performance of the euro during that period based on how it responded to developments in the crisis in the countries of the two currencies.

The study concluded that, in addition to the important role played by the characteristics of this epidemiological crisis and how to confront it in creating and determining prices for the euro against the dollar, the information provided regarding the progress made in the field of manufacturing anti-vaccines and the vaccination rates that have been achieved was also able to enter as an essential and important component in pricing that currency during that period.

Keywords: crises, economic blocs, Covid-19 crisis, the European Union, the euro currency.

Jel Classification Codes: F53 , E42

1. مقدمة:

عرف العالم وعلى مر العصور العديد من الأزمات الإقتصادية والمالية التي تباينت تداعياتها على المستويين المحلي والإقليمي، غير أن أزمة كوفيد- 19 شددت إليها انتباه العالم بخصوصياتها المتفردة ، وأيضاً بكونها أزمة تطلبت استراتيجيات الخروج منها تداخل العديد من الإجراءات المستجدة منها الوقائية كالإغلاقات ومنع التنقل والتباعد الإجتماعي ثم عمليات التطعيم ضد الوباء وأخرى إقتصادية ومالية كالدفوعات التحفيزية والحزم التنشيطية ، كل ذلك ألقى بضلاله بشكل مباشر على جميع جوانب الإقتصاد الأخرى بما فيها أسعار العملات العالمية التي شهدت طيلة تلك الفترة تذبذبات ناتجة عن تحول استراتيجياتها في التداول ، بسبب اعتماد هذه الإستراتيجيات على مرتكزات جديدة أفرزتها السيولة اليومية لهذا الوباء المستحدث والأنباء القادمة بشأنه ، أين لعبت الأجواء التي تميزت بعدم اليقين وضبابية الرؤية في اللجوء للملاذات الآمنة وضيق الأفق الإقتصادي على المدى القريب والمتوسط من مرونة في سعر الزوج يورو- دولار ، ومع مرور الوقت ارتبط سعر هذا الزوج بعوامل الصراع من أجل مجابهة الأزمة والبحث في إمكانية

الخروج منها ويوادر التغلب عليها كالإعلاناتفي كل مرة عن التوصل لإنتاج اللقاحات والمعلومات المقدمة بشأن فعاليتها ، بالإضافة إلى النسب الإجمالية للمستفيدين من عمليات التطعيم والمتعافين منه ، حيث سجل سعر اليورو آنذاك العديد من المستويات الظرفية والتي عدت انعكاسا مباشرا لتطورات الوضع الوبائي والإقتصادي للمرحلة من جهة ، وانعكاسا و ترجمة واضحة لتوالي القرارات والإعلانات من قبل السلطات المالية والنقدية من جهة أخرى .

إشكالية البحث:

ماهي تداعيات أزمة كوفيد- 19 على أداءالإتحاد الأوروبي ممثلا في عملته اليورو؟

ما هي مرتكزات تسعير عملة اليورو مقابل الدولار في ظل أزمة كوفيد- 19؟

الفرضيات :

- من نتائج وتداعيات أزمة كوفيد- 19 تراجع قيمة اليورو مقابل الدولار.
- من تداعيات أزمة كوفيد- 19 هشاشة الوضع الإقتصادي للتكتل الأوروبي وعدم استقراره.

محاور الدراسة :تنقسم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية

المحور الأول : الأزمات الإقتصادية والمالية وآثارها

المحور الثاني: التكامل النقدي الأوروبي وإصدار عملة اليورو

المحور الثالث: اليورو في ظل أزمة كوفيد -19.

2.الأزمات الإقتصادية والمالية و آثارها

1.2. الأزمات و آثارها الإيجابية:

1.1.2. تعريف الأزمات:

يعتبر مصطلح الأزمة تعبيرا عن موقف مستجد يحدث فجأة يظهر وجهها مغايرا لما كان منتظرا ويدوم لفترة زمنية غير معلومة ، ويخلق حالة من الإرباك والإضطراب للأفراد أو المجتمع ، بحيث يتميز هذا الموقف في بدايته بغياب الحلول وعدم الإحاطة بجوانبه كما ويترك أثرا في المدى البعيد ، فالأزمة هي عبارة عن وضعية غير مريحة مرتبطة بتوقيت محدد وتخلق حالة من عدم التوازنوالاستقرار ، وقد تمس جانب معين وتلحق به

فتسمى بذلك أزمة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو أمنية وغيرها ، وقد جاء تعريف الأزمة بأنها "كل ما لا يمكن توقعه أو التفكير فيه من أحداث أو تصرفات تؤثر أو تهدد بقاء الناس أو منظمات الأعمال أو تلوث البيئة أو الحياة الطبيعية" (أبو قحف، 2003، صفحة 346).

وإلى ذلك عرفت الأزمة المالية بأنها "اضطراب يحدث في أسواق المال بحيث يكون فيه الإختيار و المخاطر المعنوية سيئة جدا لدرجة عدم قابلية أسواق رأس المال على توجيه الأموال إلى الأفراد بشكل كفاء إلى الأفراد الذين يكون لديهم أفضل الفرص الإستثمارية"(معلوف، 1986، صفحة 10)، كما عرفت أيضا بأنها " التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة أو لمجموعة من الدول ، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية ، والذي ينعكس في شكل التدهور الكبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم لأهم الشركات الصناعية في السوق ، وما لها من آثار سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية" (الحسيني، 1999، صفحة 200).

أما الأزمة الإقتصادية فيعرفها يورجن فارجا بأنها " اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الإقتصادية الكلية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية ثم تمتد هذه التغيرات والإختيارات إلى الأنشطة والقطاعات الإقتصادية الأخرى" (فأرجا، 1975، صفحة 126)، فمن أهم المظاهر في الأزمة الإقتصادية هي الإختلالات الحادة التي تمس المجاميع الإقتصادية الكلية فمصطلح الإختلالات الحادة أقرب ما يعبر عن مفهوم التقلبات الإقتصادية في المؤشرات الكلية كالإرتفاعات في مستويات البطالة ، انخفاضات في الناتج الإجمالي ، ارتفاعات في معدلات التضخم ، تذبذبات في أرقام التجارة الخارجية والعجوزات في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات ومعدلات الفائدة وغيرها ، كما عرفت أيضا بأنها " مرحلة تباطؤ للنشاط الإقتصادي تأتي بعد مرحلة توسع اقتصادي ، وتتميز عادة بانخفاض عنيف للإنتاج ، ولعدل النمو ، وبارتفاع معدل البطالة" (أبو العلا و وآخرون، 2009، الصفحات 5-6)، فعادة ما تعرف الأزمات الإقتصادية بأنها انخفاض في مستويات الإنتاج إلى الحدود الدنيا وبالتالي زيادة العمالة عن الحاجة اللازمة للعملية الإنتاجية ما يؤدي إلى عمليات التسريح في صفوف العمال وبالتالي ارتفاع في مستويات البطالة ،

كما عرفت أيضا بأنها" انقطاع مسار النمو الإقتصادي السابق ، حيث ينخفض الإنتاج ليكون فيها النمو الفعلي أدنى من الإجمالي وتشمل الأزمات الإقتصادية على زيادة المدفوعات الخارجية إلى العالم الخارجي ، وذلك بسبب ارتفاع الواردات أو نتيجة انخفاض عائدات العملات الأجنبية ، وهناك حالتان من الأزمات الإقتصادية مؤقتة ودائمة ، كما تختلف العوامل المؤدية لكل منهما"(موساوي و صالحى ، 2020، صفحة 31) ، حيث يعتبر انخفاض النمو الناتج عن تدني مستويات الإنتاج وعلى عكس ما كان متوقعا هو تجسيدا واضحا للفجائية التي تتسم بها الأزمة عموما ، كما يتضح من التعريف بأن النقص في الإنتاج وتراجعها يعد سببا مباشرا لتقلص حجم الواردات والمداخيل من النقد الأجنبي ، وهو ما يقود إلى اعتبار بالضرورة العجز المزمن في الميزان التجاري حالة أزمة.

2.1.2. الآثار الإيجابية للأزمات:

لا شك أن الأزمات وبالرغم من سلبياتها وما تشكله من صعوبات فإنها تحمل في طياتها العديد من الآثار الإيجابية وذلك بما تفرضه على المتأثرين بها من إعادة النظر في أوضاعهم الإقتصادية والمالية في سبيل تجنب تداعيات تلك الصدمات مستقبلا ، وذلك بالشكل الذي يدفعهم إلى ضرورة إدراك وتنفيذ الإصلاحات الجذرية في بنيتهم الإقتصادية مع العمل على تحقيق قاعدة إنتاجية متكاملة ، وكذا عدم الإعتماد على مصدر وحيد في الناتج المحلي الإجمالي وفي إيرادات الموازنة والصادرات والدفع نحو التحول إلى الإقتصاد الحقيقي في بعض البلدان مثلا، كما أن الأزمات هي عملية تصحيحية للأسعار بشكل عام منها أسعار المواد الأولية والعقارات (الشامسي، 2010). فلقد نهبت الأزمات المتعاقبة العالم ومن ضمنها أزمة 2008 إلى جوانب القصور في النظم المالية الحالية وضعف الأسس والقواعد التي بنيت عليها ، وفي هذا الصدد وجب عليه مراجعة توجهه اللافت وسعيه المستمر نحو تحرير جميع أسواقه من القيود المالية وتجاوز الحواجز الإنتاجية وتركه المجال واسعا لإفرازات القوى المالية والإقتصادية ، وإندماجه في خضم كل ذلك في معالم عولمة كلية ، فلقد بينت العديد من الأزمات الكثير من الإختلالات التي يمكن أن تحدث في هياكل النظم المالية العالمية في ظل سعي الدول المستمر نحو كفاءة أكبر لأسواقها وتوجهها نحو تحقيق المزيد من الأرباح دون مراعاة لحجم المخاطر التي قد تتحملها ، فالأثر الإيجابي لهذا التنبيه يمكن ترجمته في شكل

البحث عن إصلاحات في النظام المالي العالمي بالشكل الذي يتناسب مع حاجة هذا النظام إلى تلك الإصلاحات ، فبالرغم من الإشارات التي يتلقاها الإقتصاد العالمي من حين لآخر بدخوله في أزمة وشيكة إلا أنه يقف في كل مرة عاجزا أمام إيجاد السبل الكفيلة بتجنبها ، حيث يسارع في كل مرة إلى الإنكفاء على إدارتها ومحاولة تجاوز تداعياتها .

إن إصلاح النظام المالي الدولي يتطلب مزيدا من الإنسجام في السياسات المالية القطرية والتقليص قدر الإمكان من التفاوت والإختلافات الموجودة بين تلك السياسات ، كما يتطلب أيضا مزيدا من النباهة لمعالجة الإختلالات التي يتم رصدتها في هيكل النظام المالي الخاص بكل دولة ، وعلى المجتمع المالي الدولي بذل مزيد من الجهود من أجل وضع قواعد موحدة يتم إلزام النظم المالية الوطنية بضرورة احترامها انطلاقا من كون تلك النظم هي لبنات أساسية تشكل النظام المالي الدولي المراد إصلاحه ، في هذا السياق يستدعي الأمر تضافر الجهود وتنسيقها بين دول العالم و مع المؤسسات فوق الوطنية باعتبارها أجزاء مهمة من النظام وأطراف فاعلة فيه ، فالهدف الأساسي من تنسيق تلك الجهود هو القضاء أو محاولة تقليص التباين الموجود في العالم بين النظم المالية والتي أفرزتها عوامل إيديولوجية وفكرية وتاريخية ، هذه الأخيرة استطاعت مع مرور الوقت التأثير في كيفية بناء هياكل النظم المالية للدول ووضع خصائصها، ما ساهم في وجود تفاوتات في درجة تطورها وتنوعا في آلياتها ومنتجاتها و أهدافها وانعكاس ذلك كله في تنوع أنماط التسيير والمراقبة والتنظيم ، وعليه فإن نجاح عملية الإصلاح تتطلب مجهودات معتبرة من أجل توحيد تلك الأنماط ، كما يتطلب تنفيذ تلك الإصلاحات المرور إلى السرعة القصوى لضمان تجنب الأزمات المدمرة المقبلة (السقا، 2010).

تلقت الأزمات أنظار العالم اليوم كذلك إلى ضرورة السعي نحو قبولية الجهود في العالم بشكل متجانس للرفع من الأداء الإقتصادي العالمي بما يضمن الإستدامة المنشودة ، هذا في ظل المخاطر والتهديدات التي تفرضها العولمة بصفتها عامل من أهم عوامل الإنتشار الرهيب للأزمات في العالم ، فلقد بين تصاعد هذا الإنتشار مدى هشاشة مختلف النظم وافتقارها لقواعد الرصد والإدارة ومن ثم السيطرة ، ما يدعو بشكل جدي إلى ضرورة البحث عن إيجاد سبل مشتركة وجماعية للمواجهة ، فلقد أثبتت التجارب عجز دول

العالم عن إيجاد الحلول بصفة انفرادية للمشكلات التي تعترضه ومن بينها مشكل عدم الإستقرار المالي والإقتصادي الدوري وهو ما يستدعي ضرورة إشراك الجميع في الطرح والحلول (رودريغيز، 2009).

كما يرى البعض أن من بين أهم ايجابيات الأزمات التي عرفها العالم هو انتهاء عصر الأحادية القطبية في ما تعلق بالعمليات المالية ، فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية أرض خصبة لنشوب تلك الأزمات العالمية فإن مناطق أخرى من العالم كأوروبا وجنوب شرق آسيا وأستراليا والخليج بإمكانها توفير فرصا استثمارية مريحة ما يعني نقص في شدة التركيز المالي في جهة معينة مما يقود إلى مزيد من الإستقرار المالي العالمي .

2.2. أزمة كورونا كوفيد 19 أو أزمة الإغلاق الكبير :

شهد العالم في نهاية سنة 2019 وبداية العام الموالي إحدى أكبر الأزمات التي بدأت صحّة لتتحول إلى أزمة اقتصادية عالمية ، أين ظهر وباء فيروس كورونا المستجد وانتشر في بقاع العالم ، حيث تميزت إجراءات الوقاية والحد منه بإصدار الحكومات لتعليمات وأوامر بضرورة التزام مواطنيها بالحجر المنزلي وتطبيق التباعد الإجتماعي من أجل تفادي عدوى الوباء ، وهو ما أثار على الحركة الإقتصادية والتجارية وأدى إلى صعوبات اقتصادية لم تلبث أن صارت أزمة اقتصادية عالمية.

إنّ هذه الأزمة انفردت بإحداثها صدمات في العرض والطلب في التوقيت نفسه ، فقد أدى اضطراب نشاط الأعمال إلى انخفاض الإنتاج ما أسفر عنه صدمات في جانب العرض بسبب الانخفاض في عرض العمالة ، ولكن هناك تأثير أكبر من ذلك يقع على النشاط الاقتصادي بسبب جهود احتواء المرض ومنع انتشاره من خلال عمليات الإغلاق والحجر المنزلي والتي أدت إلى تراجع استخدام الطاقة الإنتاجية، بالإضافة إلى عدم تمكّن الشركات التي تعتمد على سلاسل العرض سواء كان على المستوى المحلي أو المستوى الدولي من الحصول على القطع التي تحتاج إليها ، فأدى هذا الاضطراب إلى انتقال تلك النداعيات إلى الشركات التي تنفذ العمليات المتممة للإنتاج ما أدى إلى رفع تكاليف ممارسة الأعمال كما أنّها ستشكل صدمة سلبية تصيب الإنتاجية وتحد من النشاط الاقتصادي، كما أدى إحصام المستهلكين ومؤسسات الأعمال عن الإنفاق إلى انخفاض الطلب ؛ أما من جانب الطلب فقد تراجع مستوى الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل والخوف من انتقال العدوى وتساعد أجواء عدم اليقين، فأقدمت الشركات على

تداعيات أزمة كوفيد- 19 على عملة الإتحاد الأوروبي

تسريح الموظفين والعمال لأنها غير قادرة على دفع رواتبهم بسبب الركود الذي أصاب العديد من القطاعات وبدرجات متباينة ، كل ذلك زاد في تدهور الحالة النفسية للمستهلكين ومؤسسات الأعمال بما دفع بالشركات إلى توقع انخفاض الطلب مما يؤدي بها إلى الحد من إنفاقها واستثماراتها وهذا الأمر سيؤدي بدوره إلى تفاقم حالات إغلاق الشركات وفقدان الوظائف (غويناث، 2020).

ووصفت مديرة صندوق النقد الدولي ما يجري بأنه أزمة عالمية منقطعة النظير تستدعي استجابة علمية منقطعة النظير أيضا ، وأشارت إلى أن معدلات نمو دخل الفرد سوف تنخفض تلك السنة في 170 بلدا ، متوقعة أن يتراجع النشاط الاقتصادي العالمي بدرجة لم نشهدها منذ سنوات الكساد الكبير ، فالجوائح ، لا تبالي للحدود بين البلدان ولا ما تسببه من صدمات اقتصادية (كريستالينا، 2020) ، وإذا كانت هذه الأزمة الخطيرة التي عرفها العالم قد مست جميع جوانب الإقتصاد العالمي بالشكل الذي رأيناه ، فإنها بلاشك قد مست الأسواق المالية وكل ما ارتبط بمؤشرات التداول وأسعار الصرف والصفقات وغيرها ، وسوف نستعرض فيما يلي تداعيات هذه الأزمة الخطيرة على أحد أنجح التكتلات الاقتصادية في العالم ألا وهو الإتحاد الأوروبي وعلى وجه التحديد عملته اليورو.

3. التكامل النقدي الأوروبي وإصدار عملة اليورو:

يعد الإتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية على الإطلاق إذ استطاع أن يبلغ أعلى درجات التكامل الاقتصادي فبعد مراحل التوسع التي شهدتها في كل مرة من خلال ضمّه العديد من البلدان الأوروبية استطاع أن يتّوج مساره في الاكتمال بمرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل .

1.3. بدايات التكامل النقدي الأوروبي:

خلال المسيرة الأوروبية لتحقيق التكامل الاقتصادي التام مرت المجموعة بمراحل عديدة أيضا للوصول إلى تكاملها النقدي ، ففي سبيل سعيها آنذاك لتحقيق أهداف اقتصادية منها تسهيل الحركة التجارية البينية وتذليل العوائق على تحركات العوامل الإنتاجية استدعى الأمر ضرورة العمل على تنسيق السياسات النقدية جنبا إلى جنب مع السياسات الاقتصادية من تكييف للأنظمة النقدية وهذا بهدف التمكن من التجاوب مع متطلبات مراحل هذا التكامل، لتبرز فكرة إنشاء اتحاد نقدي أوروبي نهاية الستينات و يشرع في سنة

1971 بالعمل على تنسيق السياسات النقدية إلى جانب الإقتصادية من خلال المحافظة على نطاق الإختلاف في سعر الصرف بين عملات هذه الدول والمحدد بـ 2,5% صعودا وهبوطا بالإضافة إلى توفير تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل ، ليتم اعتماد بعد ذلك نظام الثعبان النقدي وهذا ابتداء من سنة 1972 و الذي مني بالفشل بسبب اضطرابات أسواق المال والتدهور الذي لحق بعملات بعض دول المجموعة ما أدى إلى تركيز الجهود نحو إقامة نظام نقدي موحد وهو ما نصت عليه معاهدة ماستريخت سنة 1992 ، التي تم بموجبها تم إنشاء الإتحاد الأوروبي ، حيث نصت على توحيد العملة الأوروبية في آجال 1999 ، وفي سبيل ذلك بدأت بتنسيق أكبر للسياسات النقدية والعمل على محاولة القضاء على التباين في اقتصاديات الدول الأعضاء(عيزل، 2021، صفحة 1063)، أين تم وضع معايير وجب احترامها من قبل الدول للانضمام للإتحاد الأوروبي تتعلق بالنسب القصوى لكل من العجز في الموازنة العامة والدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي و نسبة التضخم وسعر الفائدة وأسعار الصرف ، ليشرع بعدها في المضي قدما نحو التجسيد الفعلي لمراحل إصدار العملة من خلال البدء في العمل على تحقيق التقارب في المؤشرات الإقتصادية والنقدية والتعاون بين الهيئات العامة وفيما بين البنوك المركزية ، أما المرحلة الثانية فكان يهدف من خلالها إلى الدفع نحو التخلص من العجزات في الموازنات العامة لدول المجموعة مع تحقيق المزيد من التقارب في المؤشرات ومن بينها مؤشر سعر الصرف إلى جانب الشروع في إنشاء مؤسسة النقد الأوروبي.

2.3. مرحلة إصدار العملة الأوروبية الموحدة اليورو

أما في المرحلة الثانية الممتدة من سنة 1994 إلى غاية سنة 1999 فتم فيها الانتقال إلى الوحدة النقدية ، ومن ذلك إنشاء المؤسسة النقدية الأوروبية ثم البنك المركزي الأوروبي لاحقا الذي سيكلف بإصدار العملة الموحدة ، وتم فيها وضع الإطار القانوني لعمل هذه الهيئة مع الدفع بمزيد من الاستقلالية للبنوك المركزية عن حكومات بلدانها أما المرحلة الثالثة التي بدأت في نهاية سنة 1999 إلى غاية بدايات سنة 2002 فتم فيها إصدار العملة الأوروبية الموحدة اليورو وتم أثناءها مباشرة عمليات التداول به وأخذ يحل

محل الدولار الأمريكي في مختلف التسويات بالنسبة للدول التي تمكنت آنذاك من تحقيق شروط الانضمام إلى شروط التعامل، فتم بذلك توحيد العملة بين 11 دولة أوروبية (تم استثناء كل من المملكة المتحدة - السويد - الدنمارك واليونان) ، فشهد بعد ذلك دور اليورو تميّزا واضحا في الإحتياطيات الدولية ، حيث شكل ما نسبته 17,5% سنة 1999 ليقفز إلى حدود 27,3% سنة 2009 ، ومن 17,5% إلى 30,1% في الدول النامية ومن 18% إلى 24,8% في الدول الصناعية خلال نفس الفترة محتلا بذلك المرتبة الثانية بعد الدولار ، وهو ما يدل على أن المكانة التي يحظى بها الدولار تاريخيا كأهم عملية احتياط في العالم بدأت تتراجع تدريجيا أمام اليورو ، كما أن السوق أصبحت تميل مع مرور الوقت لصالحه، لتؤكد الأزمة العالمية لسنة 2008 وجود مواطن ضعف جديدة للدولار الأمريكي أمام اليورو ناتجة بالأساس عن تباطؤ الإقتصاد الأمريكي وتراجع الفوائد في الولايات المتحدة مقابل ارتفاعها في أوروبا في تلك الفترة ، بالإضافة إلى تزايد الإقبال على تنوع احتياطياتها من العملات الإرتكازية على حساب الدولار (معزز و بودري، 2011، صفحة 79).

4. اليورو في ظل أزمة كوفيد -19

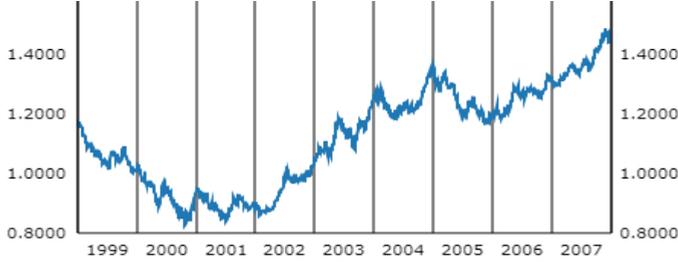
بالرغم من الصعوبات التي واجهت عملة اليورو عقب ظهورها وفي طريق تحولها من عملة أوروبية إلى عملة عالمية إلا أنها استطاعت أن تحل محل العملات التقليدية في تسوية المعاملات المالية الدولية وفي الإستجابة إلى طلبات التمويل ، وقد يرجع الفضل في ذلك إلى النسبة الإجمالية لمساهمة الدول الاعضاء في الإتحاد الأوروبي في التجارة الدولية ، فقد استطاع اليورو مع مرور الوقت من حجز مكانة ريادية في سوق العملات الصعبة زيادة على كونه أحد أهم إحتياطيات دول العالم من العملات الأجنبية .

1.4. وضعية اليورو فيما قبل الأزمة .

حتى سنة صدوره في 1999 كان اليورو يساوي 1,1447 دولارا أمريكيا في سوق صرف العملات الأجنبية ليصل أعلى مستوى له عند 1,1906 دولارا في اليوم الأول للتداول ، غير أنه عرف بعد ذلك ترجعا إلى مستويات ما دون التكافؤ وذلك في العديد من المرات خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2002 ، ومع الإصدار الفعلي لليورو سنة 2002 والشروع في التخلي التدريجي عن العملات الوطنية بدأت النتائج الإيجابية لتوحيد العملة داخل المجموعة في الظهور من خلال الزيادة في نسب المبادلات

التجارية البنينة والذي انعكس إيجابا على الزيادة في مستويات النمو ، ما أدى إلى تزايد الطلب على اليورو وارتفاع سعر صرفه مجددا خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و2007 .

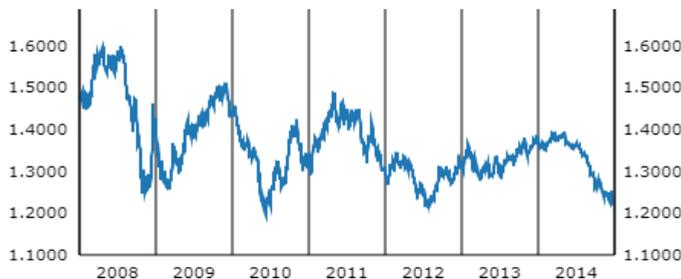
الشكل 1: تطورات سعر اليورو بعد إصداره



المصدر: (البنك المركزي الأوروبي، 2023)

في البدايات الأولى للأزمة المالية التي انطلقت شرارتها بالولايات المتحدة بسبب الرهون العقارية عرف الإقتصاد الأمريكي سنة 2008 حالة من الركود ، وهو ما أثر في سعر صرف اليورو مقابل الدولار الذي شهد ارتفاعا نتيجة تزايد الطلب عليه ليبلغ مستواه القياسي بـ 1,6038 دولارا في جويلية 2008 ، غير أن تداعيات الأزمة المالية وآثارها انتشرت سريعا في جميع أنحاء العالم لتصل الإتحاد الأوروبي الذي بدأ اقتصاده هو الآخر بالدخول في حالة من الركود ما أدى إلى تراجع سعر صرف اليورو ليبلغ 1,26 دولارا في نوفمبر من نفس السنة ، وتزامنا مع بداية التعافي التدريجي للإقتصاد الأمريكي برزت إلى السطح الأوروبي المشكلة اليونانية وتزايد ديون كل من البرتغال وإسبانيا وإيطاليا وتزايدت معها مخاوف المستثمرين بشأن مستقبل ومصير استثماراتهم بالعملة الأوروبية ، حيث بدى بعدها التقهقر واضحاً على سعر صرف اليورو حتى بلغ سنة 2010 وبالضبط في 17 جويلية 1,2234 دولارا أمريكيا .

الشكل 02: تطورات سعر اليورو مقابل الدولار خلال الأزمة المالية

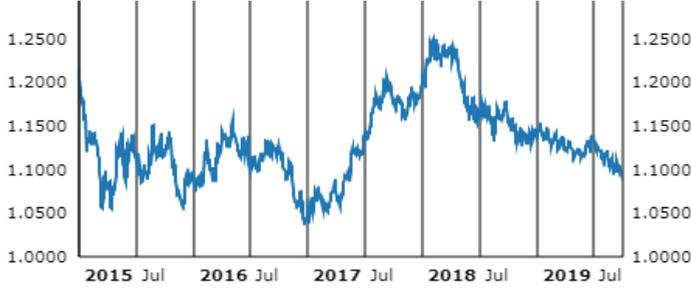


تداعيات أزمة كوفيد- 19 على عملة الإتحاد الأوروبي

المصدر: (البنك المركزي الأوروبي، 2023)

غير أن حزم الإنقاذ التي أقرتها الأطراف المتدخلة بغرض إيجاد الحلول للخروج من الأزمة ومنها الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي المدعومة ببرامج التقشف الصارمة في العديد من البلدان أدت مع مرور الوقت إلى تحسين الوضع الذي سرعان ما انعكس ولو بشكل نسبي على وضعية العملة الأوروبية أمام الدولار ، حيث عرفت بعد ذلك تأرجحها في حدود مقبولة مقارنة مع الفترات السابقة ، فابتداء من سنة 2015 وبسبب العديد من العوامل أهمها الإجراءات النقدية التي تم إقرارها من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي بشأن زيادة أسعار الفائدة استجابة لعودة صعود الإقتصاد الأمريكي ، وكذا الإجراءات العكسية المتخذة من قبل السلطات النقدية الأوروبية بالإبقاء على مستويات منخفضة من أسعار الفائدة وسياسات تعزيز الإنفاق في تلك الدول ، بالإضافة إلى الإستعدادات المصاحبة لاقتراب موعد الإنسحاب البريطاني من البريكست عقب التصويت بالإيجاب على هذا الخروج في 2016 ، كلها عوامل ساهمت في تلك المستويات من التآرجح في سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترات الممتدة بين بداية 2017 ونهاية سنة 2019 وذلك في حدود تتراوح ما بين 1,07970 و 1,20048 دولارا ، مع خروجه مرة واحدة فقط عن المجال المذكور خلال الربع الأول من سنة 2018 أين سجل سعر صرفه خلال أشهره الثلاثة تواليها المستويات 1,24132 ، 1,21932 ، 1,23208 دولارا (tradingview، 2022) ، وتفسير ذلك أن هذا الإرتفاع يعود إلى رهانات المستثمرين على صعود العملة الأوروبية في تلك الفترة ، لينخفض سعر صرفها فيما بعد بفعل ضغوط البيع عقب تراجع تلك الرهانات لاحقا وإلى نفس المجال المذكور (جريدة اليوم السابع الإلكترونية، 2018)، ثم يعرف بعد ذلك استقرارا نسبيا طيلة الفترة الممتدة ما بين 22 أكتوبر 2018 وإلى غاية بدايات ديسمبر 2019 في حدود تتراوح ما بين 1,11560 و 1,15127 دولارا وهي الفترة التي عرفت الإعلان عن ظهور فيروس كورونا في مدينة يوهان الصينية وبدايات انتشاره الرهيب في بقية بقاع العالم.

الشكل 03: تطورات سعر اليورو قبيل أزمة كوفيد-19



المصدر: (البنك المركزي الأوروبي، 2023)

2.4. مسارات عملة اليورو في ظل أزمة كوفيد-19 :

مبدئياً حافظ سعر اليورو على نوع من الثبات الجزئي في مستويات سعر صرفه السابقة خلال شهري جانفي وفبري من سنة 2020 بالرغم من الأنباء القادمة حول سرعة تفشي المرض، إلا أن العالم وخلال تلك المرحلة كان لا يزال مشغولاً بالبحث عن التفسيرات الطبية للجائحة و الطرق الكفيلة بتجنب انتشار عدواها بين الأشخاص .

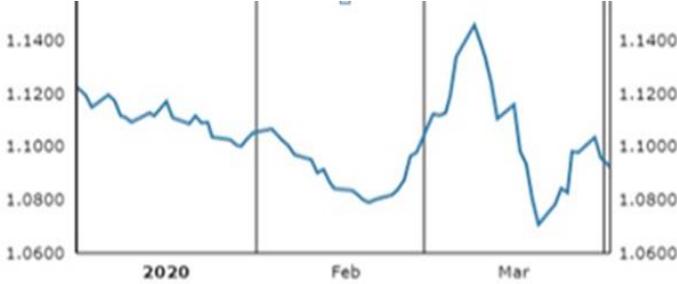
1.2.4. مستويات اليورو خلال السنة الاولى من الجائحة [2020]

مع بداية النصف الثاني من شهر من فيفري كان مؤشر سعر صرف اليورو مقابل الدولار يتجه في حركة ارتفاع تدريجية مدعوما بتضرر اقتصاديات العديد من البلدان الآسيوية إضافة إلى المخاوف التي اجتاحت أمريكا بسبب انتشار الفيروس ، أين انتقل من 1,08295 إلى 1,12955 دولارا مابين 17 فيفري و 02 مارس ليسجل في 09 مارس أعلى ارتفاع له أمام الدولار حيث بلغ ما قيمته 1,1457 دولارا مستفيدا آنذاك من المخاوف المتعلقة بكوفيد -19 بالإضافة إلى تحاوي الدولار وغيره من العملات المرتبطة بأسعار المواد الأولية ومنها النفط الذي تراجع أسعاره في تلك الفترة بحوالي 30% إثر تعهد السعودية بخفض سعر الخام وزيادة الإنتاج عقب انهيار اتفاق أوبك لخفض الإمدادات (رويتز للأبناء ،

تداعيات أزمة كوفيد-19 على عملة الإتحاد الأوروبي

(2020)، بالإضافة إلى التوقعات التي اجتاحت المستثمرين بشأن لجوء السلطات النقدية الأمريكية إلى خفض سعر الفائدة ما دعى بالمستثمرين إلى التخلص من الأصول الدلارية .

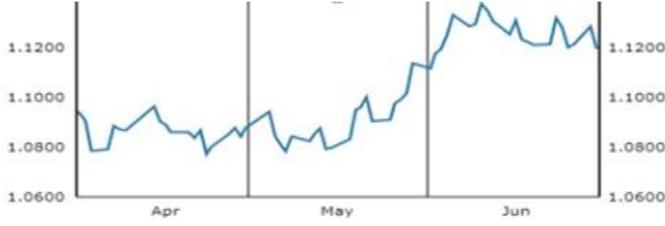
الشكل 04: ارتفاع قياسي لليورو مقابل الدولار ثم انعطافين مفاجئين له خلال شهر مارس 2020



المصدر: (البنك المركزي الأوروبي، 2023)

ليتهاوى بعدها وبشكل فجائي (نقطة الإنعطاف الأولى) أين نزل بعدها بـ 10 أيام فقط إلى مستويات دنيا مسجلا في 19 مارس قيمة 1,0801 دولارا بسبب تزايد الذعر في الأسواق المالية من انتشار الفيروس (equiti، 2020) ، لكن وبالرغم من الظروف الصعبة للإقتصاد العالمي بفعل الجائحة وتشابه السياسات الإقتصادية التحفيزية بين البنك الفدرالي والبنك الأوروبي وكذا تماثل أسعار الفائدة المنخفضة و بفعل عدة عوامل أخرى فإن اليورو أخذ في ذات الشهر اتجاهها تصاعديا مرة أخرى (نقطة الإنعطاف الثانية) مع استمرار تلك الوضعية ، حيث سادت أجواء من التفاؤل بالتعافي من الجائحة ابتداء من منتصف تلك السنة ، وهي الأجواء التي نزعت بالمعاملين حينها نحو عدم تفويت الفرص التي أتاحتها السوق بالنسبة للأصول منخفضة الأسعار أو تلك المرشحة للإرتفاع(أنظر الشكل 04)، فالمعلوم أن سوق الأسهم يتحرك قبل بداية الدورة الإقتصادية بفترة زمنية تتراوح ما بين 03 و 06 أشهر ، وباعتبار أن بداية هذه الدورة هو بداية لمرحلة التعافي فإن حركية ونشاط الأسهم كان استعدادا لبداية الدورة الإقتصادية ، ما دعى بالمعاملين بفعل ذلك التفاؤل إلى التخلي عن الدولار كملاذ دولي آمن والتوجه نحو اليورو ، ليتجه هذا الأخير نحو الصعود في ظل تعهدات السلطات الأمريكية بالإبقاء على نفس الإجراءات المالية والحزم التحفيزية إضافة إلى البيانات الإيجابية الصادرة عنها والموحية بالتعافي الإقتصادي وهو ما زاد من عمليات التخلص من الدولار وبالتالي زيادة عرضه (equiti، 2022).

الشكل 05: تذبذبات سعر اليورو مقابل الدولار خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020



المصدر: (البنك المركزي الأوروبي، 2023)

إن وضعية الصعود لليورو شكلت إحدى المفاجآت التي أفرزها الوباء على الصعيد الاقتصادي بداية من النصف الثاني من سنة 2020 وإلى غاية شهر سبتمبر ، وذلك على الرغم من معاناة منطقتي (أوروبا) من آثار الوباء الصحية والاقتصادية، فالتفوق النسبي لها مقارنة بالوضع في الولايات المتحدة منح اليورو في مواجهة الدولار مكانة مرموقة لفترة ليست بالقصيرة ، حيث استمرت هذه الوضعية طيلة النصف الثاني من تلك السنة ، أين قدر ارتفاعه بحوالي 10% أمام الدولار الأمريكي في الفترة الممتدة ما بين شهري ماي وأوت ، بالغا بذلك أعلى مستوياته في أكثر من عامين مقارنة بالدولار وأفضل سعر في ست سنوات مقابل سلة من عملات الشركاء التجاريين لمنطقة العملة الموحدة، حيث بلغت ذروة ارتفاعه أمام الدولار في شهر جويلية فقط بما يربو عن 5% في أكبر صعود شهري منذ عام 2010 ، فبالإضافة إلى التجاذبات الأمريكية الصينية وترقب نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر ، فإن مكاسب اليورو المحققة على حساب الدولار الذي عانى من هبوط حاد في نفس الفترة كانت بسبب سوء الوضع في الولايات المتحدة على صعيد تفشي وباء كورونا ، فاختلاف الاستجابة وبالتالي أثرها الاقتصادي بين منطقتي العملتين ألفت بظلالها على زوج العملات اليورو- دولار ، حيث بلغ الإنكماش بالولايات المتحدة في الربع الثاني من تلك السنة معدل 32.9% ووصل معدل البطالة لحدود 14.7% في أبريل قبل أن يتراجع إلى 10.2% في نهاية جويلية وسط تجاوز حالات الإصابة بالوباء 5 ملايين شخص ووفاة ما يزيد على 160 ألف أمريكي ، كان حينها الأثر الاقتصادي الناتج عن تفشي الوباء في منطقة اليورو أقل سوءا حيث انكمش اقتصادها بمعدل تاريخي بلغ 12.1% في الربع الثاني من تلك السنة ، في حين

تداعيات أزمة كوفيد- 19 على عملة الإتحاد الأوروبي

سجل زيادة البطالة إلى 7.8% بنهاية جوان نتيجة برامج داعمة لإبقاء الشركات للموظفين مع تكفل الحكومات بتعويضهم مادياً ، حيث ظهر التفوق النسبي في أوروبا في السيطرة على تفشي الوباء حتى في البلدان التي كانت ضمن الأكثر تضرراً مثل إيطاليا وإسبانيا وفرنسا والتي أعادت فتح اقتصاداتها مجدداً دون حدوث ارتفاع حاد في الإصابات الجديدة مثلما حدث في بعض الولايات الأمريكية ، هذه الوضعية دعت إلى كثير من التفاؤل حول مستقبل اليورو كونه ملاذاً آمناً خلال تلك الأزمة (موقع أرقام، 2020)، كما أدى رفع الإغلاق في منتصف السنة بشكل أقوى مما حدث في الولايات المتحدة إلى تعافى سريع للاقتصاد الأوروبي ووضع الأساس للاتجاه الصاعد لزوج اليورو دولار ، وبإقدام بلدان منطقة اليورو البدء في رفع القيود في خلال الأسابيع الأربعة الأولى ، فإن الطلب المؤجل دفع الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع، ونظراً لأن العملات تخلص من الثقل فقد انخفض صافي صفقات بيع الدولار الأمريكي مقابل ستة منافسين رئيسيين إلبادنى مستوى له في سبعة أسابيع (.litefinance، 2021).

في بداية الربع الثالث من السنة وحسب الإحصائيات الرسمية للبنك المركزي الأوروبي على موقعه الرسمي فإن اليورو استطاع أن يحافظ على منحاه التصاعدي في مواجهة الدولار مدعوماً بالتخفيفات في إجراءات الإغلاق من قبل أغلب دول المنطقة ليبلغ في بداية شهر سبتمبر 1,1968 دولاراً ، مسجلاً في خضم تلك الفترة انحداراً بسبب الأنباء التي راجت آنذاك عن احتمال العودة إلى التشديد في تلك الإجراءات عقب الحديث عن الإيحاءات بظهور الموجة الثانية من تلك الجائحة والتي تزامنت بدورها مع البيانات الإقتصادية الإيجابية من الولايات المتحدة الأمريكية ، كل ذلك أدى إلى تسجيل هبوط مفاجئ للعملة الأوروبية في 23 من نفس الشهر ، حيث سجل اليورو أدنى مستوى منذ شهرين بالنزول إلى 1.1671 دولار (البنك المركزي الأوروبي، 2023)، وبحلول الشتاء أعلنت أوروبا عن بداية الموجة الثانية من الوباء والتي كانت أعنف من سابقتها ميزها تضاعف أعداد الإصابات ، حيث عادت إجراءات الحجر الكامل في فرنسا و حظر التجوال لمدة شهر كامل في ألمانيا مع إعلان كل من إيطاليا وبلجيكا عن إجراءات مماثلة ، ليسجل اليورو في مستهل نوفمبر هبوطاً مماثلاً لذلك المسجل في سبتمبر ، غير أنه لم يلبث أن عاد إلى الإرتفاع بشكل تصاعدي مضطرب ليصل إلى 1,2274 دولاراً ، وهو أعلى رقم له في مواجهة الدولار منذ أبريل 2018.

الشكل 06: تطورات سعر اليورو مقابل الدولار في سنة 2020

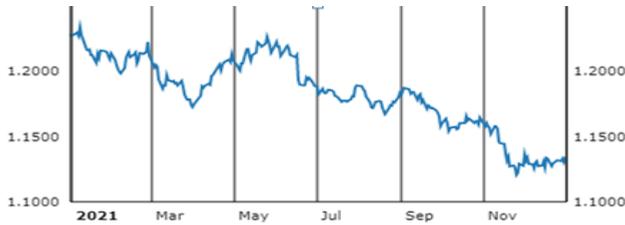


المصدر: (البنك المركزي الأوروبي، 2023)

2.2.4. مستويات اليورو خلال السنة خلال السنة الثانية من الجائحة [2021]

واصل اليورو ارتفاعه خلال الأسبوع الأول من سنة 2021 ليسجل أعلى مستوى له طيلة أيام الجائحة حيث وصل في 08 جانفي 1,2338 دولارا ، غير أنه ومع بداية الأسبوع الثاني بدأ يتراجع في حركة تصحيحية مسجلا في الفاتح من شهر فيفري 1.2034 ، وهو ما يعني عودته إلى المستوى المنخفض الذي سجله في أوائل ديسمبر ، حيث تعزز ذلك باعتقاد الأسواق بأن تعافي الولايات المتحدة من جائحة فيروس كورونا سيكون على الأرجح أسرع من أوروبا، بالإضافة إلى توجه السلطات في أمريكا حينها نحو مزيد من الإنفاق التحفيزي على النقيض من الإغلاقات الأوروبية وتوقعات بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو في الأشهر الثلاثة الأولى من تلك السنة (وكالة رويترز، 2021)

الشكل 07: تطورات اليورو مقابل الدولار خلال سنة 2021



المصدر: (البنك المركزي الأوروبي، 2023)

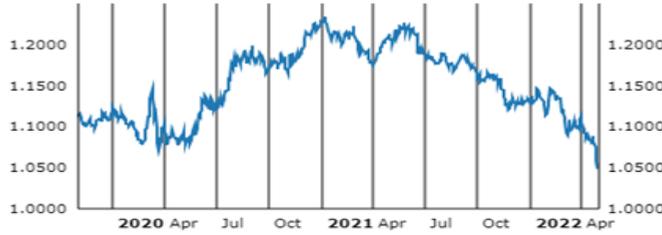
في تلك الأثناء كانت المعلومات الصادرة بشأن التنافس في إنتاج وتوزيع اللقاحات وعمليات التطعيم تلعب دورا مهما في التأثير على أسعار العملات في العالم ، فقد أظهرت التحليل حينها أن جل الدول التي قادت تطوير لقاحات ضد الفيروس شهدت ارتفاعا في عملاتها مقابل الدولار في شهر جانفي وفقاً لدراسة أجرتها بلومبرغ لأكثر 15 اقتصاداً تتوفر بها بيانات التطعيم والعدوى المتاحة للجمهور، ونفس

تداعيات أزمة كوفيد- 19 على عملة الإتحاد الأوروبي

الدور لعبته الأرقام المقدمة بشأن عمليات التطعيم في تلك البلدان ومنها المملكة المتحدة التي شهدت ارتفاعاً في عملتها الجنيه تزامناً مع التوسع في عمليات التطعيم ، غير أن التوزيع الفوضوي للقاحات في الإتحاد الأوروبي قد أثر على اليورو ، فخلال تلك الفترة تضمنت استراتيجيات تداول العملات حيزاً واسعاً من تحليل الترابطات بينها وبين فعالية وتوزيع اللقاحات ومستويات عمليات التطعيم.

فبالرغم من العدد الهائل من الإصابات الذي كانت تسجله الولايات المتحدة آنذاك ، فقد استطاعت حملة التطعيمات التي بدأت في ديسمبر من أن تعزز الدولار ، كما دفع الأمر بالحللين أيضاً إلى الكشف بأن الاختلافات في اللقاحات هي من بين الأسباب التي تزيد من التوقعات بارتفاع نسبة النمو الأميركية مقابل منطقة اليورو، وأن تأخر اللقاح في الإتحاد الأوروبي يمثل خطراً سلبياً على توقعاتهم لقوة اليورو في الربع الأول من تلك السنة (العربية نت، 2021).

الشكل 08: تذبذبات سعر اليورو خلال الأزمة



المصدر: (البنك المركزي الأوروبي، 2023)

مع ظهور الموجة الثالثة في أوروبا اعتباراً من بداية الرباعي الثاني من السنة تواصلت عمليات اللجوء للدولار كملاذ آمن حتى من قبل البلدان التي لا تدخل ضمن نطاق التعامل باليورو كبريطانيا وذلك بسبب استمرار قلق المستثمرين آنذاك ، وبالرغم مما أحدثته الإغلاقات السابقة من انكماش وانخفاض في الإنتاج الصناعي والخدمي اللذان تراجعاً بشكل لافت ، فقد عاد الحديث مرة أخرى خلال هذه الفترة عن العودة للإغلاق الشامل من قبل السلطات في كل من فرنسا وألمانيا وبقية أرجاء أوروبا ، ليحصل إثر ذلك الدولار في مواجهة اليورو على دعم إضافي بالرغم من التفاؤل الأوروبي بعودة الإلتعاش لاقتصاد المنطقة مع بداية الرباعي الثاني (الشرق إقتصاد ، 2021) وبعد ظهور لقاحات جديدة ضد الوباء في بداية الربع

الثاني من السنة وتزامن ذلك مع تفاؤل مسؤولي البنك الأمريكي بتحسن الإقتصاد الأمريكي ما دعاهم إلى تخفيض التيسير الكمي ، تسبب ذلك في تخفيض الطلب على الأصول الوقائية الأخرى منها الذهب ، في حين زادت مكاسب الدولار الأمريكي مقابل اليورو ليساوي هذا الأخير في 20 أوت من تلك السنة 1,1670 دولارا.

ابتداء من أوائل نوفمبر ضربت الموجة الرابعة من الوباء القارة الأوروبية بالرغم من تواصل عمليات التطعيم في معظم بلدانها والتشدد الواضح في إجراءات الوقاية ومن ذلك الاشتراط على المواطنين استظهار دليل الاستفادة من التلقيح وارتداء الكمامات من أجل ارتياد الأماكن العامة ، حيث سجلت ألمانيا ارتفاعا مفاجئا في عدد الوفيات والإصابات الجديدة و بلغت بها نسبة الإصابات والوفيات آنذاك نصف عدد الإصابات في العالم ، أين ازدادت التخوفات بشأن استمرار ارتفاع تلك الإصابات وقرارات العودة إلى الإغلاقات الكاملة في بعض الدول وذلك بالتزامن مع تصريحات البنك الفدرالي الأمريكي باقتراح تسريع وتيرة تقليص التحفيز في ظل ما تم تسجيله من سرعة في وتيرة التعافي من الوباء وارتفاع في مستويات التضخم ، ليحقق إثرها الدولار الأمريكي في مواجهته لليورو في نوفمبر أعلى مستوى له منذ 16 شهرا ، ويواصل على نفس المنوال خلال الشهر الموالي مستفيدا من وقوع أوروبا مرة أخرى بؤرة لإحدى متحورات الجائحة (أوميكرون) الذي انتشر بشكل مهول فيها وبدرجة أعلى مما هو مسجل في أمريكا .
وبنهاية تلك السنة بدت العملة الأمريكية أنها تحرز تقدما في مواجهة اليورو الذي أخذ في التراجع بشكل لافت بسبب متاعب أوروبية أخرى طفت على السطح ناتجة عن التوترات في جبهتها الشرقية (الأزمة الروسية الأوكرانية) والتي تحولت مع مرور الوقت إلى أزمة إمدادات طاقوية ما أدى إلى قلة جاذبية أدوات المال المقومة باليورو(العربي الجديد، 2021).

5. خاتمة:

استطاعت أزمة كوفيد-19 العالمية بما انفردت به من خصائص ومميزات أن تجري تعديلات هامة في كفاءات تسعير العملات الرئيسية ومنها اليورو الذي حقق مكاسب غير متوقعة منذ ظهور الجائحة ، فهذه الأزمة التي بدأت صحية تمكنت من التأثير على جميع الجوانب الإقتصادية والمالية في العالم ، كما

أدت إجراءات مجابتهها من تباعد وإغلاقات إلى تراجع متباينة في مستويات الإنتاج والنمو والتي انعكست بدورها بشكل مباشر على أسعار مختلف العملات ، غير أن تصريحات الرسميين ومن ضمنهم مسؤولي الإتحاد الأوروبي وحكومات دوله الأعضاء فيما تعلق بأعداد الإصابات واستراتيجيات المواجهة الصحية والإقتصادية وكيفيات التجاوب معها استطاعت الدخول كمكون رئيسي في تحديد أسعار اليورو في مواجهته للدولار من دون إهمال ما يناظر ذلك في موطن العملة المقابلة.

لقد لعبت التصريحات المتعلقة باكتشاف اللقاحات والمعلومات المتوفرة بشأن أعداد الإصابات وإجراءات التباعد والإغلاقات ونسب الأشخاص الخاضعين للتطعيم ، والتي أظهرت تفوقا نسبيا لأوروبا مقابل الولايات المتحدة دورا مهما في الصعود الديناميكي لليورو بالنسبة لمختلف المتدخلين في سوق العملات ، وهذا بسبب حساسية وضعيتهم خلال تلك الفترة والتي تقتضي البحث عن الملاذات الآمنة لموجوداتهم المالية ، ونفس الأمر تقريبا يمكن إسقاطه على طريقة تجاوب هؤلاء مع المستجدات الدورية لاستراتيجيات المجابهة المالية والإقتصادية من حزم مالية ودفوعات تحفيزية وتحريكات في أسعار الفائدة والتي يتم الإعلان عليها بشكل دوري من الجانبين .

إن الصعود الذي حققه اليورو طيلة ما يربو عن عام ونصف من ظهور الفيروس كان متناغما زمنيا مع استباقية التعافي الإقتصادي والمالي الأوروبي ثم تعافيه الصحي والطبي مقارنة بما يناظره في الجانب الأمريكي وهو ما يعزز أهمية الدور الذي لعبته كل من خصائص هذه الأزمة وكافة المعلومات المتعلقة بشأنها وكذا سبل مجابتهها في صناعة وتحديد تسعيرات اليورو بشكل يومي خلال تلك الفترة ، وهو ما يمكننا من إيعاز ذلك الإرتفاع إلى التفاؤل بإيجابية المعلومات الواردة للمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال من موطن تلك العملة مقارنة مع تلك القادمة من الجانب الأمريكي.

1.5. نتائج الدراسة:

- أظهرت أزمة كوفيد 19 وجود علاقة بين ارتفاع قيمة اليورو في مواجهته للدولار وبين مستوى الأثر الإقتصادي للجائحة ، ففي السنة الأولى لظهور الجائحة وهي الفترة التي ميزها ارتفاع قيمة العملة الأوروبية شهد اقتصاد المنطقة انكماشاً لكنه كان أقل وطأة من ذلك المسجل في الولايات المتحدة

الأمريكية ، التي تميزت بأرقام أكبر فيما تعلق بمستويات البطالة وعدد الإصابات ، في حين أظهرت المنطقة الأوروبية تفوقاً نسبياً فيما يخص السيطرة على تفشي الوباء حتى في البلدان التي كانت ضمن الأكثر تضرراً مثل إيطاليا وإسبانيا وفرنسا، والتي أعادت فتح اقتصاداتها مجدداً دون حدوث ارتفاع حاد للإصابات الجديدة مثلما حدث في بعض الولايات الأمريكية.

- في خضم الأزمة ومع مرور الوقت تخلت مرتكزات تحديد سعر اليورو مقابل الدولار عن المحددات المتعارف عليها والتي كانت تستند على الوضعية الإجمالية للإقتصاد ونسبة النمو ، ليحل محلها جوانب مستجدة ترتبط بالتداول من الأنباء والمعلومات بشأن الوضعية الوبائية في منطقة العملة والمتمثلة في أعداد الإصابات والوفيات والإعلانات الرسمية من قبل مسؤولي الصحة عن بدايات الدخول في الموجات الوبائية وما يرافق ذلك من إجراءات للمجابهة ومنها إصدار قرارات إعادة الإغلاق الجزئية أو الكلية كل ذلك كان له بالغ الأثر في تحركات سعر اليورو.

- كشفت الدراسة أيضاً عن حساسية سوق عملة اليورو اتجاه اتجاه المعلومات المرتبطة بالجائحة فقد كان من بين محددات تسعير عملة اليورو بالدولار - لا على سبيل الحصر - تصريحات المقدمة دورياً من كبار المسؤولين والساسة بشأن الوضعية المالية والإقتصادية والإجراءات المتخذة لمعالجتها وتدارك مخلفاتها ، والمتضمنة تحريكاً في أسعار الفائدة والإعلان عن برامج الدعم والحزم التحفيزية والدفعات التنشيطية ، فلم تكن تلك الصادرة عن مسؤولي البنك الأوروبي وحدها التي تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض قي قيمة اليورو ، بل تلك التي تصدر أيضاً من الجانب الأمريكي على لسان مسؤولي البنك الفدرالي أو الخزانة .

- أظهرت الدراسة تأثيراً للإعلان عن اكتشاف وتطوير اللقاحات المضادة للفيروس على تحركات سعر اليورو ، كما كشفت عن وجود علاقة بين انطلاق عمليات التلقيح وسعر اليورو الذي تراجع مقارنة بالدولار تزامناً وعمليات التلقيح في الولايات المتحدة .

• المؤلفات:

- عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات ، - الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، 2003.

- لويس معلوف، المنجد في اللغة، دار العلم، بيروت، 1986.

- عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر، عمان ، 1999.

- يوجين فأرجا ، أزمة النظام الرأسمالي ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، بيروت ، 1975 .

- ابراهيم أبو العلا وآخرون ، الأزمة المالية والعالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي جامعة عبد العزيز، جدة، 2009.

• المقالات:

- موساوي آمال - صالحى أسماء، مدى فعالية نظم الإنذار المبكر في إدارة الأزمات الإقتصادية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات ، المجلد 03، العدد 02، 2020 ، ص 31.

- نجيب الشامسي ، الآثار الإيجابية للأزمة في دول الخليج ، جريدة الإمارات اليوم ، مقال منشور عبر الرابط:

<https://www.emaratalyoun.com/opinion/2010-03-01-1.63107> بتاريخ

2010/03/01 ، تم الإطلاع بتاريخ 2022/08/06.

- أ.د محمد السقا، الآثار الإيجابية للأزمة الإقتصادية العالمية 1 من 2، جريدة العرب الإقتصادية الدولية ، مقال

منشور عبر الرابط: https://www.aleqt.com/2010/03/25/article_369322.html بتاريخ

2010/03/25 تم الإطلاع بتاريخ: 2022/08/06.

- غيثا غوينيث ، تقرير صندوق النقد الدولي، الحد من التداعيات الإقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات

موجهة كبيرة، 2020 على الرابط :

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies> ، نشر

بتاريخ : 2022/05/30.

- غوريفاكريستالينا (مديرة صندوق النقد الدولي) ، مقال منشور بعنوان نواجه أزمة عالمية منقطعة النظير

تستوجب استجابة عالمية منقطعة النظير، عبر الرابط:

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/20/blog-md-a-global-crisis-like-no-other- other . needs-a-global-response-like-no>

نشر بتاريخ: 2022/08/20، أطلع عليه بتاريخ: 2022/08/20

- جريدة اليوم السابع الإلكترونية ليوم الخميس الموافق ل 18 جانفي 2018 ، مقال بعنوان :سعر اليورو اليوم وارتفاع العملة الأوروبية ، الرابط: <https://www.youm7.com/story/2018/1/18> تم الإطلاع بتاريخ 2022/09/22

- موقع وكالة رويترز ، مقال منشور في : 2021/02/02 ، الرابط

<https://www.reuters.com/article/global-forex-currencies-ar4-idARAKBN2A213D> ، تاريخ الإطلاع : 2023/03/05.

- عيزل عبد الرحمان ، السلطات النقدية الأوروبية ، مجلة الأستاذ الباحث في الدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2021.

- لقمان معزوز- شريف بودري، المنافسة بين الدولار والأوروبي ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي ، مجلة الباحث ، العدد 09 ، 2011.

● المدخلات

- سورايارودريغيز، نائبة وزير التعاون الدولي من أجل التنمية في إسبانيا المؤتمر المتعلق بالأزمة الإقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية ، الجلسة الرابعة ، 25 جويلية 2009، نيويورك الأمم المتحدة.

● مواقع الانترنت:

-الموقع الإلكتروني على الرابط:

<https://ar.tradingview.com/symbols/EURUSD> consulté le 2022/09/22

- موقع وكالة رويترز للأنباء على الرابط:

<https://www.reuters.com/article/dollar-rates-mn3-idARAKBN20W0MX>
le 09/03/2020; consulté le 10/10/2022

-الموقع الإلكتروني على الرابط:

<https://www1.equiti.com/ae-ar/newsroom/daily-wrap-ups/apr2020/consulté>
le 21/02/2023

- مقال منشور على الرابط ،

<https://www1.equiti.com/ae-ar/newsroom/articles/>
consulté le 23/02/2023

- مقال منشور بالموقع الإلكتروني أرقام في : 2020/08/11 ، على الرابط:

<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1397701> ، consulté
le 26/02/2023

- الرابط الإلكتروني للموقع:

<https://www.litefinance.org/ar/blog/analysts-opinions/alywrw-yry-aldw-fy-nhayt-alnfq-twqat-08022021/le> 08/02/2021; consulté le 26/02/2023

- موقع وكالة رويترز ، مقال منشور في : 2021/02/02 ، على الرابط:

<https://www.reuters.com/article/global-forex-currencies-ar4-idARAKBN2A213D> ،consulté le 05/03/2023

- الموقع الإلكتروني العربية نت على الرابط:

<https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories> le 04/02/2021 consulté le 05/03/2023

-الموقع الإلكتروني الشرق إقتصاد على الرابط:

<https://www.asharqbusiness.com/article/12735/le> 11/04/2021 consulté le 24/04/2023

الموقع الإلكتروني العربي على الرابط:

<https://www.alaraby.co.uk/economy> le 24/12/2021 consulté le 24/03/2023